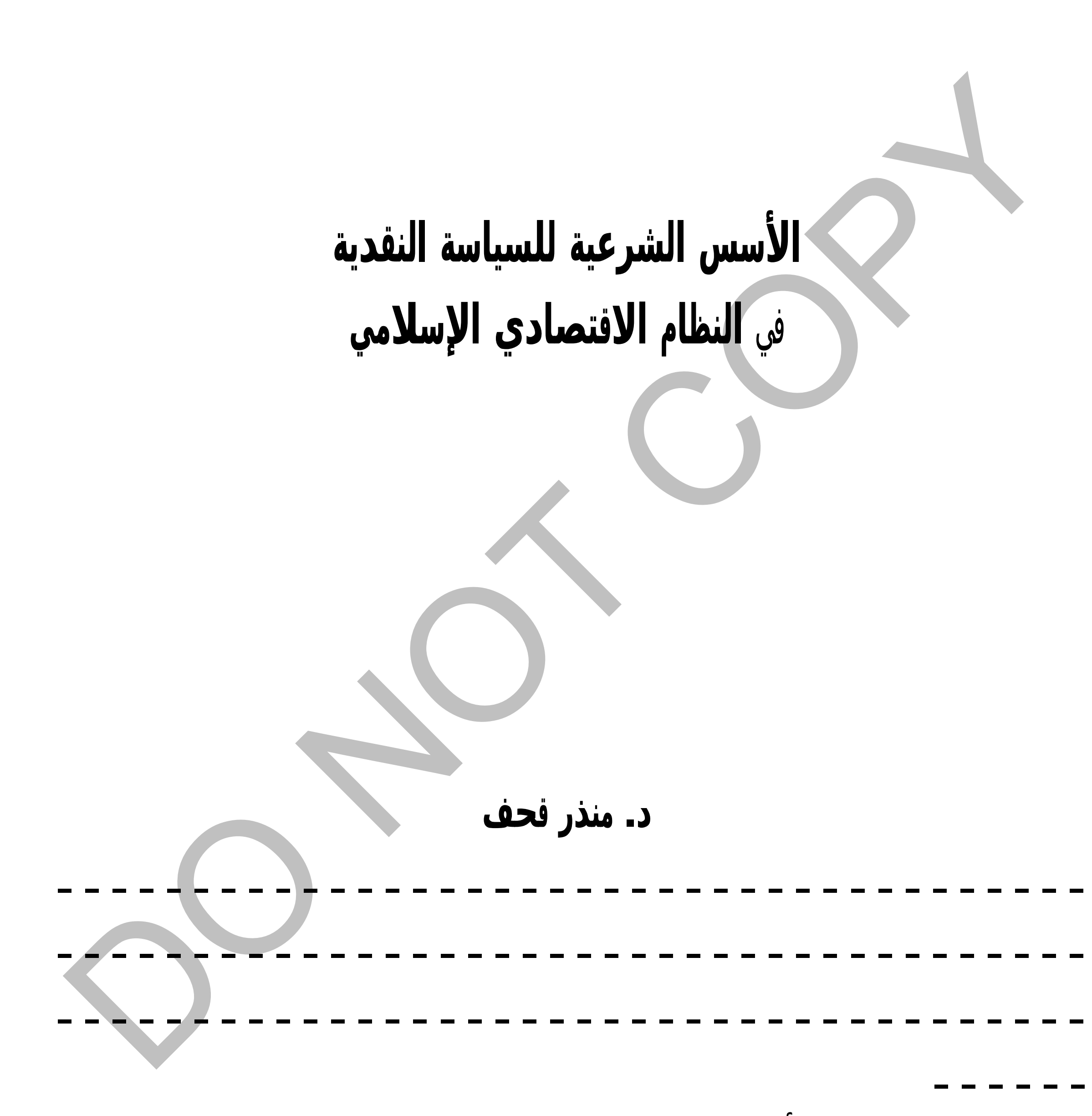
الأسس الشرعية للسياسة النقدية
في النظام الاقتصادي الإسلامي



د. منذر قحف

محاضرة في ندوة الأسس والقواعد الشرعية للاقتصاد التي تعقد في الكويت بالتعـاون بين المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة وكل من كلـيتي

التجارة والشريعة بجامعة الكويت واللجنة الاستشارية العليا لاستكمال تطبيق الشريعة الإسلامية في الكويت.

* **الفرضيات:**

- اقتـصاد يطبـق تحـريم الربـا في معـاملات الأفـراد فيمـا بينـهم وفي معامـــــــــــلات الحكومة.
- اقتصاد تطبق فيه طـرق التمويـل الإسـلامية المتنوعـة، مـن مـشاركة، ومضاربـــــة، وإجارة، وسلم ، ومرابحة، واستصناع، وغيره.
- وجود سوق مالية وأدوات ماليـة، إسـلامية متنوعـة، يمكـن للـسلطات النقديـــــة استعمالها في إيقاع التغييرات المرغوبة.

* **الضوابط الشرعية للسياسة النقدية:**

- مبدأ العدالة يقتضي العمل على استقرار أسعار العملة.
  - التطفيف- الوفاء بالكيل والوزن- عدم كسر سكة المسلمين- عدم غش النقود.
  - التمويل بالعجز- إصدار النقود- يناقض المبادئ الإسلامية المتعلقـــة بالعدالة، ويتعارض مع شروط فرض الضرائب (لا يعفي الفقير منها بل قد يصيبه أكثر من غيره).
- مبدأ المصلحة العامة للمسلمين.
- مبدأ الضرورة.

* **أدوات السياسة النقدية:**

1- ما يتعلق بكمية النقود.
  - الإصدار النقدي - قدر حاجة السوق.
  - الائتمان المصرفي (تقييد الحرية بالمصلحة وبقدرها)

- معدل المرابحة.
- معدل توزيع الربح في المشاركة.
- سقف على معدل الربح / رأس المال في المشاركات والمضاربات المصرفية.
- معدل مشاركة المصرف المركزي للبنوك التجارية.
- حصة الربح في مشاركات المصرف المركزي للبنوك التجارية.

- عمليات السوق المفتوح (وبخاصة سندات الإجارة الصادرة عن الحكومة)

تأثيرها:

- تغيير كمية النقود.
- تغيير معدل العائد على رأس المال.

- تغيير نسبة الاحتياطي النقدي.
- تغيير الودائع الحكومية في البنوك التجارية.

2- ما يتعلق بتوزيع الائتمان:

- توزيع قطاعي: سقوف قطاعية.
- نسبة الائتمان / رأس المال.
- نسبة الائتمان للكبار / مجموع الائتمان.
- تغيير هامش الجدية (حصة العميل من مجموع الصفقة).